

لمحة عامة

جدول المحتويات

 الإيرادات
 صفحة 2-3

 النفقات
 صفحة 3-4

 تطور الدين العام
 صفحة 4

بقي الأداء المالي في لبنان ضعيفاً خلال الربع الأول من العام 2016 نتيجة استمرار الاضطرابات الإقليمية التي ألقت بثقلها على الحركة الاقتصادية الداخلية، إضافةً إلى زيادة الطلب غير المباشر على الخدمات العامة مع استمرار أزمة اللاجئين الحادة التي أدت بدورها إلى زيادة الضغوط على الميزان المالي للحكومة. من منظار محاسبي، إن تسديد المستحقات المحصلة لصالح البلديات¹ في العام 2014 قد أدى إلى تضخم النفقات بنسبة 23 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2015، مما فاقم وضع الميزان النقدي للحكومة. قابل ذلك زيادة في الإيرادات بنسبة 17 في المائة، بشكل أساسي نتيجة زيادة وفر موازنة الاتصالات بسبب التفاوت في توقيت التحويلات خلال الفترة ذاتها من العام 2015. نتيجةً لذلك، سجل إجمالي الميزان المالي عجزاً بلغ 2,172 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016 مقارنةً بعجز 1,601 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من العام 2015، في حين زاد العجز الأولي بقيمة 396 مليار ليرة مسجلاً 604 مليار ليرة مع نهاية الفصل الأول من العام 2016 (جدول 1- أ). بعد استبعاد المبالغ المحولة إلى البلديات وتلك المحصلة من وفر وزارة الاتصالات، يسجل إجمالي العجز المالي زيادة بنسبة 8.8 في المائة ليصل إلى 1,741 مليار ليرة في حين يسجل الميزان الأولي عجزاً بقيمة 174 مليار ليرة، أي بتحسّن بلغ 16.6 في المائة عن الميزان الأولي المسجل في الفصل الأول من العام 2015 (جدول 1- ب)².

جدول 1 - أ : ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك-2 آذار	2015 ك-2 آذار	(مليار ل.ل.)
16.7%	3,666	3,142	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
23.1%	5,839	4,743	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
13.4%	1,524	1,345	• تسديد فوائد
-9.7%	44	48	• تسديد أقساط القروض الميسرة ¹
27.5%	4,271	3,350	• النفقات الأولية ²
35.7%	(2,172)	(1,601)	إجمالي العجز/الفائض
190.4%	(604)	(208)	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة.
 1/ تشمل فقط تسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
 2/ النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

1 خلال عام 2014 حصلت الخزينة ما يقدر بـ 739 مليار ليرة من إيرادات الاتصالات بالنيابة عن البلديات (منها مبلغ 636 مليار ليرة متأخرات عن سنوات 2010-2013).
 2 لا يبين الجدول 1- ب الأرقام الفعلية للموازنة بل يعتمد تعديلات متعلقة بالمدفوعات والتحصيلات الاستثنائية ليعكس بشكل أدق الديناميكية الهيكلية للمالية العامة.

جدول 1 - ب : ملخص المالية العامة - بعد التعديل¹

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك-2 آذار	2015 ك-2 آذار	(مليار ل.ل.)
11.6%	3,505	3,142	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
10.6%	5,247	4,743	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
13.4%	1,524	1,345	• تسديد فوائد
-9.7%	44	48	• تسديد أقساط القروض الميسرة
9.8%	3,679	3,350	• النفقات الأولية ²
8.8%	(1,741)	(1,601)	إجمالي العجز/الفائض
-16.6%	(174)	(208)	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
 إتمت معالجة التفاوت في توقيت إيرادات وزارة الاتصالات عن طريق اعتماد قيمة التحويلات خلال الفصل الأول من العام 2015 أي 363 مليار ليرة للسنتين، وبالتالي تخفيض قيمة التحويلات الفعلية خلال الفصل الأول من العام 2016 بمبلغ 161 مليار ليرة. أما التعديلات من جهة النفقات فتتضمن استبعاد مبلغ 592 مليار ليرة المحولة من الخزينة لصالح البلديات من إجمالي تسديدات الموازنة والخزينة خلال كانون الثاني- آذار 2016.

الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات 3,666 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2016 بزيادة مقدارها 524 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ 3,142 مليار ليرة المحقق خلال الفترة نفسها من العام 2015، وذلك نتيجة الزيادة بنسبة 32 في المائة في الإيرادات غير الضريبية وبنسبة 9 في المائة في الإيرادات الضريبية.

ارتفعت الإيرادات الضريبية بقيمة 210 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 2,511 مليار ليرة نتيجة الزيادة في جميع مكوناتها الأساسية.

شهدت الضريبة على الأملاك ارتفاعاً بلغ 73 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة بسبب الزيادة في الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 38 مليار ليرة مقارنة مع الفصل الأول من العام 2015، وذلك يعود جزئياً إلى تمديد مهل التصاريح الالكترونية والتحصيلات خلال شهر آذار 2015. علاوة على ذلك، ارتفعت رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 27 مليار ليرة (17 في المائة) مدفوعةً من الزيادة البالغة 16 في المائة في عدد عمليات البيع العقارية و9 في المائة في متوسط سعر العقارات المباعة.

ارتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة 57 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 52 مليار ليرة. بالتفصيل، زادت الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة 8 في المائة بينما ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بنسبة 6 في المائة.

شهدت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الاموال زيادة بقيمة 57 مليار ليرة حيث ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 20 مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، كذلك ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 18 مليار ليرة لتصل إلى 203 مليار ليرة مما يعكس الزيادة في قيمة الأدوات المالية الخاضعة للفوائد، تحديداً ودائع القطاع الخاص، والأرباح الناتجة عن الفائدة على الأدوات المالية ذات الدخل الثابت، في حين بقيت أسعار الفائدة مستقرة نسبياً. من ناحية أخرى، إرتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والاجور بقيمة 17 مليار ليرة أي 10 في المائة.

سجلت الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية (الجمارك والرسوم) ارتفاعاً بقيمة 19 مليار ليرة نتيجة زيادة التحصيلات من الرسوم بقيمة 15 مليار ليرة. وجاءت أبرز الزيادات في بند الرسوم على البنزين بقيمة 12 مليار ليرة عاكسةً زيادة بنسبة 8 في المائة في استيراد البنزين خلال الفترة المذكورة. هذا بالإضافة إلى الارتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في إيرادات الجمارك لتصل إلى 169 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016.

بلغت **الإيرادات غير الضريبية** حوالي 873 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016 بزيادة قدرها 212 مليار ليرة عن العام الفائت، حيث بلغت **التحويلات النقدية من وفر موازنة الاتصالات** 524 مليار ليرة مقارنةً مع 363 مليار ليرة في كانون الثاني-آذار 2015. كما ارتفعت **الرسوم والعائدات الإدارية** بقيمة 28 مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رسوم جواز السفر (11 مليار ليرة) ورسوم إجازات العمل (9 مليار ليرة). كذلك، ارتفعت كل من المحسومات التقاعدية والغرامات والمصادرات بقيمة 10 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2016.

سجلت **إيرادات الخزينة** ارتفاعاً بقيمة 103 مليار ليرة (57 في المائة) لتبلغ 282 مليار ليرة خلال كانون الثاني-آذار 2016. تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الخزينة هي بطبيعتها مؤقتة، وبالتالي فإن التفاوت في هذه التحصيلات لا يعكس عادةً النشاط الاقتصادي.

النفقات

بلغ **إجمالي النفقات** حوالي 5,839 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016 بارتفاع قدره 1,095 مليار ليرة (23 في المائة) مقارنةً مع الفصل الأول من العام 2015، بشكل أساسي نتيجة تحويل الأموال التي تم تحصيلها بالنيابة عن البلديات في العام 2014.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**³ بقيمة 151 مليار ليرة (6 في المائة) مسجلةً 2,872 مليار ليرة في كانون الثاني-آذار 2016. جاءت هذه الزيادة نتيجة (i) ارتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 115 مليار ليرة، والتي نتجت بدورها عن الزيادة في كل من الرواتب والأجور والمنافع الاجتماعية بقيمة 44 مليار ليرة، معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 42 مليار ليرة، والتحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 29 مليار ليرة، (ii) زيادة التحويلات إلى المستشفيات بقيمة 55 مليار ليرة، (iii) زيادة بلغت 44 مليار ليرة في المواد الاستهلاكية نتيجة الارتفاع في مدفوعات الأدوية والمحروقات، و (iv) حوالي 42 مليار ليرة عائد للتعديلات المحاسبية. في المقابل، انخفضت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 246 مليار ليرة نظراً لتدني أسعار النفط العالمية، كما انخفضت التحويلات لصالح كل من الهيئة العليا للإغاثة والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري بقيمة 19 مليار ليرة و 10 مليار ليرة على التوالي.

سجلت **تسديدات الفوائد** ارتفاعاً بقيمة 180 مليار ليرة لتصل إلى 1,524 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016، وذلك نتيجة ارتفاع مدفوعات خدمة الدين على كل من القروض بالعملة المحلية والقروض بالعملة الأجنبية. أما بالنسبة إلى **تسديدات أقساط الديون الخارجية** فقد انخفضت بشكل طفيف بحوالي 5 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 48 مليار ليرة المسجل خلال الفصل الأول من العام 2015.

بلغت **النفقات الاستثمارية** مجموع 343 مليار ليرة، بزيادة قدرها 77 مليار ليرة خلال كانون الثاني-آذار 2016 مقارنةً مع مبلغ 266 مليار ليرة المسجل خلال كانون الثاني-آذار 2015، حيث تم تسجيل (i) ارتفاع بقيمة 33 مليار ليرة في الانشاءات قيد التنفيذ، من ضمنها زيادة بقيمة 23 مليار ليرة في التحويلات إلى وزارة الأشغال العامة والنقل، و (ii) زيادة بلغت 33 مليار ليرة في **النفقات الأخرى المتعلقة بالاصول الثابتة المادية**. خلال الفصل الأول من العام 2016، سجلت النفقات الاستثمارية ما نسبته 5.9 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

شهدت **نفقات الخزينة**⁴ ارتفاعاً بقيمة 619 مليار ليرة في كانون الثاني-آذار 2016 نتيجة الزيادة بمبلغ 647 مليار ليرة في التحويلات إلى البلديات، منها 592 مليار ليرة تم توزيعها كإيرادات الاتصالات المستحقة لصالح البلديات خلال كانون الثاني-آذار

³ تتشكل النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية مع استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

⁴ اعتباراً من عدد كانون الأول 2011، تختلف فترة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية عن تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهري التي تنشرها وزارة المالية، وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلف الخزينة ضمن بنود الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي.

2016⁵. وقد طغى ذلك على التراجع الحاصل في كل من رديات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 24 مليار ليرة والودائع بقيمة 19 مليار ليرة.

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام حوالي 107,104 مليار ليرة مع نهاية آذار 2016، مسجلاً زيادة بلغت 1,090 مليار ليرة (1 في المائة) مقارنةً مع نهاية العام 2015، بينما ارتفع صافي الدين بوتيرة أعلى بلغت 1.7 في المائة، إذ سجلت ودائع القطاع العام تراجعاً بنسبة 3.8 في المائة لتصل إلى 12,727 مليار ليرة.

ارتفع الدين بالعملة المحلية بقيمة 817 مليار ليرة (1.3 في المائة)، ليبلغ 66,012 مليار ليرة مع نهاية آذار 2016 مشكلاً حوالي 62 في المائة من إجمالي الدين العام. زادت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية بقيمة 1,907 مليار ليرة. في المقابل، تقلصت محفظة المصارف التجارية بقيمة 842 مليار ليرة، وبالتالي تراجعت حصتها من الدين بالعملة المحلية من 46 في المائة إلى 44 في المائة. كما تراجعت محفظة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 241 مليار ليرة أي ما يعادل 3 في المائة لتصل إلى 8,220 مليار ليرة.

ارتفعت قيمة الدين بالعملة الأجنبية بقيمة 273 مليار ليرة ليصل مجموعه إلى 41,092 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2016، وذلك بسبب زيادة بقيمة 285 مليار ليرة في الفوائد المستحقة على سندات اليوروبوند. أما بالنسبة للتغيرات الأخرى الملحوظة، فتتضمن زيادة في سندات اليوروبوند المتداولة في السوق بقيمة 30 مليار ليرة لتصل إلى 35,877 مليار ليرة. كذلك، ارتفعت "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من قطاع خاص أجنبي" بقيمة 39 مليار ليرة، في حين انخفضت قيمة سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 2 وباريس 3 بقيمة 67 مليار ليرة و12 مليار ليرة على التوالي، بشكل أساسي نتيجة تسديد أقساط الديون.

⁵ بناءً للمرسوم رقم 2339 تاريخ 30 تشرين الثاني 2015، علماً أن إيرادات الاتصالات العائدة للبلديات تعود للمبلغ المحول من وزارة الاتصالات في تموز 2014 بقيمة 673 مليار ليرة. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العامة عن شهر تموز 2014.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك2- آذار	2015 ك2- آذار	(مليار ل.ل.)
14.2%	3,384	2,963	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
9.1%	2,511	2,302	الإيرادات الضريبية
32.0%	873	662	الإيرادات غير الضريبية
57.5%	282	179	إجمالي إيرادات الخزينة
16.7%	3,666	3,142	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك2- آذار	2015 ك2- آذار	(مليار ل.ل.)
9.1%	2,511	2,302	الإيرادات الضريبية:
9.5%	655	598	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
11.0%	200	180	ضريبة الدخل على الأرباح
9.6%	199	181	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
2.7%	37	36	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
9.5%	203	185	ضريبة الدخل على الفوائد (5%)
4.9%	17	16	غرامات (ضريبة على الدخل)
24.6%	371	298	ضريبة على الأملاك، ومنها:
38.2%	138	100	ضريبة على الأملاك المبنية
16.7%	191	164	رسوم تسجيل على العقارات
6.9%	883	826	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
6.9%	796	745	الضريبة على القيمة المضافة
7.1%	83	77	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
7.2%	52	48	رسوم تسجيل على السيارات
8.0%	30	28	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
4.2%	485	466	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
2.5%	169	165	الجمارك
5.0%	317	301	رسوم، ومنها:
8.1%	162	150	رسوم على البنزين
1.6%	58	58	رسوم على التبغ
2.5%	95	92	رسوم على السيارات
3.1%	117	113	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك-2 آذار	2015 ك-2 آذار	(مليار ل.ل.)
32.0%	873	662	الإيرادات غير الضريبية
37.9%	594	431	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها
40.9%	551	391	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
-2.5%	27	28	إيرادات كازينو لبنان
-	0	0	إيرادات مرفأ بيروت
-	0	0	إيرادات من وفر موازنة مديرية البانصيب الوطني
44.2%	524	363	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية
8.6%	42	39	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
15.3%	1	1	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (قوائد)
14.9%	216	188	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
12.0%	163	146	رسوم إدارية، ومنها:
2.6%	9	8	رسوم كتاب العدل
20.1%	64	53	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
1.7%	58	57	رسوم السير
6.1%	8	7	رسوم قضائية
-18.5%	5	6	رسوم القيادة
6.8%	19	18	عائدات إدارية
-1.6%	1	1	مبيعات (الجريدة الرسمية وثمان لوحة عمومية)
48.2%	28	19	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
7.8%	5	5	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
N.M.	14	3	الغرامات والمصادرات
24.6%	49	39	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير /2016 2015	2016 ك2- آذار	2015 ك2- آذار	(مليار ل.ل.)
7.9%	4,439	4,113	1. النفقات الجارية
6.8%	1,812	1,698	1.أ. المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
3.9%	1,179	1,135	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
9.0%	511	468	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
4.1%	441	423	معاشات التقاعد
55.2%	70	45	تعويضات نهاية الخدمة
30.5%	123	94	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب /1
13.4%	1,524	1,345	1.ب. تسديد فوائد ومنها: /2
14.6%	1,153	1,006	فوائد على القروض الداخلية
9.7%	371	338	فوائد على القروض الخارجية
N.M.	43	1	1.ج. تعديلات محاسبية /3
-9.7%	44	48	1.د. تسديد أقساط ديون خارجية
49.2%	134	90	1.هـ. مواد استهلاكية، ومنها:
-4.4%	22	23	نفقات تغذية
N.M.	14	2	محروقات
52.4%	71	47	أدوية
11.7%	41	37	1.و. خدمات خارجية
-19.0%	529	653	1.ز. تحويلات أخرى، ومنها:
-51.7%	230	476	مؤسسة كهرباء لبنان /4
N.M.	20	0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-96.5%	1	20	الهيئة العليا للإغاثة
59.6%	94	59	التحويلات إلى القطاع غير العام
-100.0%	0	10	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /5
39.1%	273	196	1.ح. نفقات جارية أخرى، ومنها:
32.1%	227	172	مستشفيات
120.8%	45	20	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
-13.9%	40	46	1.ط. دعم الفوائد المدينة
29.0%	343	266	2. النفقات الاستثمارية
12.5%	0	0	2.أ. استثمارات أرض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
47.6%	28	19	2.ب. تجهيزات
20.2%	199	166	2.ج. إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
-	0	0	صندوق المهجرين
N.M.	0	20	مجلس الجنوب
-0.5%	81	81	مجلس الإنماء والإعمار
125.9%	42	18	وزارة الأشغال والنقل
67.3%	73	44	أخرى ومنها:
-50.0%	2	4	الهيئة العليا للإغاثة

2.3%	70	69	د.د. صيانة
276.9%	45	12	ه.ه. نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
133.3%	113	48	3. سلفات موازنة/6
24.3%	36	29	4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور)/7
215.4%	906	287	5. نفقات الخزينة/8
N.M.	757	110	بلديات
109.1%	20	9	أمانات
-28.4%	49	68	ودائع/9
-19.1%	81	100	أخرى، ومنها:
-28.8%	61	85	رديبات الضريبة على القيمة المضافة
N.M.	2	0	6. النفقات غير المصنفة
23.1%	5,839	4,743	7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

- 1/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)
- 2/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7).
- 3/ من الجدير ذكره بأن قسائم بقيمة 41.4 مليار ليرة إضافة إلى مدفوعات فوائد مخصصة بقيمة 1.9 مليار ليرة مستحقة بتاريخ 2015/12/31 قد تم تسجيلها في النظام المحاسبي بتاريخ 2016/1/2.
- 4/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). تم إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي
- 5/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
- 6/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل. وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
- 7/ يتضمن هذا البند باستثناء الرواتب والأجور - كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
- 8/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
- 9/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

نسبة التغير	2016	2015	
2015/2016	ك2 - آذار	ك2 - آذار	(مليار ل.ل.)
-79.3%	0	2	تحويلات إلى مجلس الجنوب
N.M.	16	0	تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار
-62.7%	1	2	تحويلات إلى صندوق المهجرين
9.2%	98	90	تحويلات إلى الجامعة اللبنانية
N.M.	7	0	تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 7: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك-2 آذار	2015 ك-2 آذار	(مليار ل.ل.)
13.4%	1,524	1,345	تسديد فوائد
14.6%	1,153	1,006	الدين بالعملة المحلية
9.7%	371	338	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
12.4%	354	315	فوائد على اليوروبوند*
-18.3%	1	2	فوائد على قروض خاصة*
-27.5%	15	21	فوائد على قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) يرجى الملاحظة أن بند نفقات خدمة الدين تم تجزئته إلى فئتين مختلفتين على الشكل التالي: دفعات الفوائد (حسب الاحصاءات الحكومية المالية) بالإضافة إلى تسديد مستحقات القروض الميسرة التي خصصت لتمويل المشاريع.
*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعملية

جدول 8: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان¹

نسبة التغير 2015/2016	2016 ك-2 آذار	2015 ك-2 آذار	(مليار ل.ل.)
-51.7%	230	476	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-29.7%	7	11	خدمة الدين
-52.2%	222	465	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009، تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم بدل من نفقات خزينة. في نشرة الأداء المالي، ظلت هذه التحويلات حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداءً من كانون الثاني 2011، أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تدرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 9: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية آذار 2016

نسبة التغير ك1 2015- آذار 2016	2016 آذار	2015 ك1	2014 ك1	(مليار ل.ل.)
				إجمالي الدين العام
1.0%	107,104	106,014	100,356	
				الدين بالعملة المحلية
1.3%	66,012	65,195	61,752	
1.6%	1,013	997	1,029	* فوائد متراكمة من الدين
7.8%	26,215	24,308	19,855	أ- مصرف لبنان (يتضمن REPOs)
-2.8%	29,036	29,878	31,468	ب- المصارف التجارية
-2.3%	10,761	11,009	10,429	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
-2.8%	8,220	8,461	7,701	مؤسسات عامة
0.0%	180	180	180	سندات فروقات المتعهدين/1
0.7%	41,092	40,819	38,604	دين بالعملة الأجنبية 2/
				أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
1.5%	2,517	2,478	2,752	
-5.6%	1,115	1,182	1,743	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 3/
-1.5%	798	810	986	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 4/
0.1%	35,877	35,846	32,584	د- إصدارات يوروبوند في السوق
65.5%	720	435	425	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-2.9%	66	68	114	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 5/
-3.8%	12,727	13,227	13,965	ودائع القطاع العام
1.7%	94,377	92,787	86,391	صافي الدين العام 6/
-0.8%	68,264	68,799	67,373	إجمالي القيمة السوقية للدين 7/
-1.8%	64%	65%	67%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان

- 1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 2/ أرقام كانون الأول 2014 وكانون الأول 2015 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 3/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن سندات يوروبوند صدرت أساساً بقيمة 1,870 مليار دولار لصالح مصرف لبنان ضمن مؤتمر باريس 2.
- 4/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحتين أولى وثانية من القرض الفرنسي في شباط 2008.
- 5/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).
- 6/ يتم احتساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 7/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961